برئاسة رئيس المؤتمر ..

اللقاء التشاوري الموسع لقيادات المؤتمر وحلفائه:

لن نفرّط بالوحدة والتفاوض الشطري جريمة بحق الوطن

الشعب اليمني في الشمال والجنوب سيدافع عن الوحدة ويُسقط المشاريع الصغيرة

قدم المؤتمر وحلفاؤه تضحيات وتنازلات في سبيل إنجاح المبادرة ولم ينفذ الطرف الآخر ما عليه

نرفض الانحراف بمؤتمر الحوار عن أهدافه وتحويله إلى وسيلة لتنفيذ أجندة خاصة لهدم وتخريب الوطن

نستنكر محاولات تدمير المؤسسات التشريعية المنتخبة في إطار الإقصاء الممنهج ضد أعضاء المؤتمر

على أعضاء المؤتمر والتحالف وجماهير الشعب التمسك بحقهم الانتخابي عبر صناديق الاقتراع المكفول قانوناً

عقد أمس الاحد لقاء تشاوري موسع لقيادات المؤتمر الشعبي العام وحلفائه من أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي برئاسة الاخ الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام، ضم الأخوة أعضاء اللجنة العامة والوزراء وأعضاء كتلة المؤتمر الشعبي العام في مجلسي النواب والشورى وممثلي المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني في مؤتمر الحوار الوطني والقيادات الشبابية والمرأة، حيث جرى الوقوف أمام المستجدات على الساحة الوطنية وفي مقدمتها ما يجري في مؤتمر الحوار الوطني من تجاوزات تنحرف به عن أهدافه وغاياته تمس بوحدة الوطن، بالإضافة إلى المخالفات الجارية للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومنها ما يجري من محاولات لهدم المؤسسات التشريعية والدستورية.

ننبه إلى خطورة محاولات تمديد الأزمة السياسية

أي تفاوض شطري يجري تحت غطاء مؤتمر الحوار الوطني يعتبر جريمة بحق الوطن

تنص المبادرة الخليجية على وحدة اليمن ويجب الالتزام بذلك

مؤتمر الحوار جاء للانتقال بالوطن إلى الوضع المستقر والاحتكام لإرادة الشعب عبر صناديق الاقتراع

التأكيد على مواصلة الاستعدادات لخوض الانتخابات القادمة

نستغرب من السعي المحموم لتقاسم هيئة رئاسة البرلمان ولجانه في الوقت الذي لم يتبقَ إلا أشهر للانتخابات النيابية

وقد أكد اللقاء التشاوري مجدداً على ما ورد من مواقف سابقة في اجتماعات اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وقيادات أحزاب التحالف الوطني في التمسك الصارم بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ورفض أي تجاوزات أو خروج عنها والتعامل مع بنود المبادرة كمنظومة متكاملة.. مشيراً الى ما قدمه المؤتمر من تضحيات وتنازلات في سبيل إنجاح المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية في الوقت الذي لم تلتزم فيه الأطراف الأخرى بها.

وأكد اللقاء التشاوري أن أية محاولات للمساس بوحدة الوطن التي ناضل شعبنا اليمني في سبيل إعادة تحقيقها وقدم التضحيات الغالية في سبيلها والانتصار لها لن يسمح بها إطلاقاً.. مشدداً على الرفض المطلق للمحاولات الهادفة للانحراف بمؤتمر الحوار الوطني عن أهدافه وغاياته وجعله وسيلة لتحقيق أجندات تخدم مشاريع صغيرة للهدم وتخريب الوطن والمساس بوحدته.

مجدداً التأكيد على رفض المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي لأي تفاوض شطري كشمال وجنوب تحت غطاء مؤتمر الحوار الوطني المنبثق عن المبادرة الخليجية وآليتها والتي تنص على وحدة اليمن في حين ان ما يجري عكس ذلك للانحراف بالحوار من حوار بين المكونات الوطنية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني الى تفاوض شطري يمس بوحدة اليمن وهو ما يمثل جريمة بحق الوطن لا ينبغي السكوت عنها ويعتبر تجاوزاً خطيراً لإرادة الشعب اليمني وللدستور والقانون والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.. مؤكداً بأنه لا تفريط بالوحدة أو قبول للتفاوض حولها وأن الشعب اليمني في شمال الوطن وجنوبه وشرقه وغربه لن يقبل أي مساس بوحدة الوطن وتحت أي غطاء كان وسيدافع عن وحدته ويفشل كل المشاريع الصغيرة الهادفة الى التخريب ويرفض اي وصاية عليه من قبل اي احد مهما كان.

كما أكد اللقاء التشاوري الموسع على استنكاره لكل المحاولات الهادفة إلى هدم المؤسسات التشريعية المنتخبة وتعطيل دورها في إطار عملية ممنهجة للإقصاء والاستحواذ التي ظلت تستهدف أعضاء المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني وغيرهم في كافة مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية في مخالفة للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية التي لم تنص بأي حال على أية محاصصة أو تقاسم في أي من أجهزة الدولة عدا المشاركة في حكومة الوفاق الوطني بين الأطراف الموقعة على المبادرة الخليجية.

ونبه اللقاء التشاوري من المحاولات والمساعي الهادفة إلى التمديد للأزمة السياسية التي جاءت المبادرة الخليجية وجهود التسوية السياسية ومؤتمر الحوار الوطني لإنهائها والانتقال الآمن بالوطن الى الوضع الطبيعي والمستقر الذي تشكل فيه المؤسسات من خلال إرادة الشعب المعبر عنها في صناديق الاقتراع وطبقاً لما حددته المبادرة..

واستغرب اللقاء الموسع من تلك النوايا والمحاولات الجارية للمحاصصة والتقاسم في هيئة رئاسة مجلس النواب واللجان المتخصصة والأمانة العامة في مجلس النواب في هذا التوقيت بالذات في الوقت الذي لم يتبق من إنتهاء الفترة الانتقالية وإجراء الانتخابات النيابية سوى أقل من أربعة اشهر، طبقاً لما حددته المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة .. مشيراً بان تلك المحاولات وغيرها من المحاولات المخالفة للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية إنما تمثل ارتداداً خطيراً للعودة بالأزمة إلى مربعها الأول وينسف جهود التسوية.

وأكد اللقاء التشاوري على أهمية المضي للاستعداد للانتخابات القادمة وحث أعضاء المؤتمر الشعبي العام واحزاب التحالف الوطني وأنصارهم وكل جماهير الشعب الى التمسك بحقهم في خوض الاستحقاق الديمقراطي عبر صناديق الاقتراع والحرص على الحصول على البطاقة الشخصية بالرقم الوطني التي تكفل لهم ممارسة ذلك الاستحقاق طبقاً للقانون.

كما أشار اللقاء الموسع إلى صدور القرار الجمهوري رقم(178)بإنشاء صندوق رعاية شهداء وجرحى وكما اسماها القرار ثورة 11فبراير الشبابية وهو ما يمثل اعتسافاً للحقيقة ومخالفة للمبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن رقم (2014) الذي وصف ما جرى في اليمن بأنها أزمة سياسية، كما ان القرار بمضمونه قد مارس انتقائية وتمييزاً غير مقبول بين المواطنين ويمثل إرضاءً لطرف معين وتجاهل الاطراف الأخرى من أبناء الشعب اليمني والمؤسسة العسكرية والأمنية.

وحيث يعتبر القرار بهذه الصيغة والمضمون انقلاباً ضد من دافعوا عن الشرعية الدستورية ومؤسسات الدولة المختلفة واصبح فيه المعتدى عليه مداناً وإلغاءً لقرارات سابقة قضت بإنصاف جميع اليمنيين -عسكريين ومدنيين- وبدون استثناء أو تميز.. ويؤكد المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني مجدداً بأنه من حق أسر كل الشهداء والجرحى ومن أي طرف كان أن ينالوا الرعاية الكاملة من الدولة وان تتم معالجة آثار كل الصراعات التي يشهدها الوطن وعبر كل المراحل.